

مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة: (دراسة في الانتخابات البلدية، واللامركزية)

بشار عوض الطراونة *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة في الأردن (البلدية واللامركزية)، وذلك خلال دراسة الانتخابات البلدية واللامركزية التي جرت في عام 2017م، وانتخابات الإعادة التي جرت في عام 2018م في منطقة الموقر للمجالس المحلية المنتخبة (البلدية واللامركزية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني. وتوصلت الدراسة إلى عدّة نتائج من أهمها: أولاً ساعدت قوانين الانتخابات في تشجيع مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصعوبات التي كانت تعترضها في كل عملية انتخابية من المجتمع. ثانياً: أبرزت نتائج الانتخابات التي حصلت في عام 2017م على ارتفاع مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات البلدية واللامركزية، وأما عن انتخابات الإعادة التي جرت في عام 2018م في منطقة الموقر ارتفعت مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات البلدية. وأوصت الدراسة بما يلي: أولاً الاستمرار في تطبيق (الكوتا النسائية) في الانتخابات جميعها التي تجري في الأردن، وبشكل خاص انتخابات المجالس المحلية المنتخبة (البلدية، واللامركزية). ثانياً: ضرورة قيام الحكومات الأردنية المتعاقبة بتبصرة الشعب الأردني ولاسيما المناطق النائية بأهمية مشاركة المرأة الأردنية، وتمثيلها في الانتخابات جميعها التي تجري في الأردن.

الكلمات الدالة: مشاركة المرأة الأردنية، والمجالس المحلية المنتخبة الأردنية، والانتخابات البلدية الأردنية، وانتخابات اللامركزية الأردنية.

المقدمة

عند الأخذ بمفهوم المجالس المحلية المنتخبة، يكون القصد منه تلك المجالس التي ينتخب المواطنون فيها من يجدون فيهم الكفاية لتمثيلهم، كلاً حسب منطقته التي توجد فيها تلك المجالس، وبما أن دراستنا تبحث في المجالس المحلية المنتخبة في محافظات المملكة الأردنية، ومشاركة المرأة الأردنية فيها، فإنه يوجد نوعان من المجالس المحلية المنتخبة الموزعة على المحافظات الأردنية وهي: أولاً المجالس البلدية التي بقيت مشاركة المرأة الأردنية فيها ضعيفة حتى حُصصت مقاعد (الكوتا النسائية) ولأول مرة في قانون البلديات رقم (14) لعام 2007، ومن ثم جاء بعد هذا القانون ثلاثة قوانين أخرى وهي: قانون رقم (13) لعام 2011، وقانون رقم (41) لعام 2015، وآخر قانون رقم (14) لعام 2017. ثانياً: مجالس المحافظات اللامركزية التي تُعدّ جديدة من نوعها في الحياة الأردنية، فقد حدّد قانون مجالس المحافظات اللامركزية رقم (49) لعام 2015م نسبة المقاعد المخصصة للمرأة فيه.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تتبع ظروف مشاركة المرأة الأردنية، والقوانين الخاصة التي وضعت لانتخابات المجالس المحلية في محافظات المملكة الأردنية (البلدية، واللامركزية)، وقياس مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في تلك المجالس، وبشكل خاص الانتخابات التي جرت في عام 2017م، وعام 2018م، والأخيرة عدّدت بأنها انتخابات إعادة في الموقر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة للوقوف على واقع مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة بوساطة المواطن الأردني،

*كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

تاريخ استلام البحث 2018/2/25 ، وتاريخ قبوله 2019/8/5

بداية من حصولها على ذلك الحق، ومروراً في خوضها غمار التجربة في الانتخابات البلدية وصولاً إلى مشاركتها في انتخابات (اللامركزية) تسهم أيضاً خلال التعرف إلى القوانين التي وضعها المشرع الأردني، والاهتمام بكل ما يخص مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات المجالس المحلية المنتخبة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف إلى المجالس المحلية المنتخبة في الأردن.
- 2- التعرف إلى الهدف من إجراء انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) والبلدية في الأردن في وقت واحد.
- 3- التعرف إلى قوانين الانتخابات البلدية الأردنية، وحصّة المرأة فيها.
- 4- التعرف بشكل عام إلى قانون مجالس المحافظات (اللامركزية) رقم (49) لعام 2015م، ونظام تقسيم الدوائر المعدل رقم (12) لعام 2017م، وحصّة المرأة فيهما.
- 5- التعرف إلى مشاركة المرأة الأردنية، وتمثيلها في انتخابات (اللامركزية) والبلدية في عام 2017م، وعام 2018م.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما المجالس المحلية المنتخبة في الأردن؟
- 2- ما الهدف من إجراء انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) والبلدية في الأردن في وقت واحد؟
- 3- كيف أثرت قوانين الانتخابات البلدية في مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات؟
- 4- كيف أثر قانون مجالس المحافظات (اللامركزية) رقم (49) لعام 2015م في مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات؟
- 5- ما حجم مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في انتخابات (اللامركزية) والبلدية في عام 2017م، وعام 2018م؟

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

المجالس المحلية المنتخبة: (البلدية، واللامركزية)، بوساطة المواطن الأردني كلاً حسب منطقته الموجود فيها.
مشاركة المرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة (البلدية، واللامركزية)، ترشّحاً، وتصويتاً، وتمثيلاً.

مدّة الدراسة:

أخذت هذه الدراسة الانتخابات البلدية واللامركزية التي حصلت في عام 2017م، وانتخابات الإعادة في منطقة الموقر في عام 2018م، ومشاركة المرأة الأردنية فيهما، مع الأخذ في وصف مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية التي حصلت منفردة في الأعوام السابقة قبل البدء في انتخابات (اللامركزية)، التي جرت لأول مرة في عام 2017م، وأخذت صفة الإعادة في الموقر في عام 2018م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

شهدت المجتمعات المتقدمة العديد من التطورات في عدد من المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي أسهمت هذه التطورات في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية والسياسية، كما أسهمت أيضاً في زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي (الدوي، 2018، ص 9). إذ بات موضوع مشاركة المرأة سياسياً يحتل مراتب متقدمة ضمن سلم اهتمامات الدوائر السياسية واتجاهات الرأي العام، بل صار هذا الموضوع مؤشراً على تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، خصوصاً مع بروز مفهوم العولمة، وازدياد الحركات، والاتجاهات الديمقراطية، وكذلك حقوق الإنسان في العالم (ربابعة، 2010، ص 167). وتعد المشاركة السياسية إحدى أهم أبعاد المشاركة المجتمعية، والمرأة في هذا السياق تُعد جزءاً لا يتجزأ منه، حيث يعد إدماج المرأة في التنمية السياسية عنصراً أساساً في أي مجتمع يأخذ نهج الديمقراطية لإدارة شؤونه، فتشكلت تنظيمات نسائية للدفاع عن مختلف حقوق المرأة، وكان القرن

العشرين نقطة انعطاف مهمة في تاريخ تلك التنظيمات النسائية (بادي، 2015، ص 1-92). وبخصوص ذلك تُعدُّ النظرية النسوية (Feminism theory) من أهم النظريات التي يمكن خلالها الحديث عن القضايا التي تخص المرأة في ما يتعلق في حق مشاركتها في الأمور السياسية، ومساواتها مع الرجل.

ويمكن القول أن التعريف العام للنسوية (Feminism) يستند إلى الظنّ بأن المرأة لا تُعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظّم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته، وتُعدُّ النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية، والتاريخية. وقد حظيت أهدافها، بتأييد في شتى أنحاء العالم (كمال، 2013). إذ لم تتمثل النظرية النسوية في اتجاه واحد، بل تعددت الاتجاهات الفكرية التي عبرت خلالها النسويات عن آرائهنّ ومطالبهنّ، ووجد العشرات من التسميات منها شائعة وأخرى بالكاد عُرفت، التي ظهرت إما متناقضة، أو مُعدّلة لسابقتها، وذلك في سبيل تحسين واقع المرأة والإضاءة على أسباب إقصائها وتهميشها (المصري، 2014، ص 22)، إذ قسمها بعض الباحثين على النحو الآتي: النسوية الراديكالية، والنسوية الماركسية، والنسوية الاشتراكية، والنسوية البيئية، والنسوية السوداء، والنسوية الوجودية، والنسوية الثقافية، والنسوية الليبرالية (محمود، فاطمة، http://www.d-a.org.uk/opinion/fatima_babiker.htm). وآخرون قسموها إلى: نظريات نسوية إصلاحية وهي: (النسوية الليبرالية، والنسوية الماركسية والاشتراكية)، ونظريات نسوية مقاومة وهي: (النسوية الراديكالية)، ونظريات نسوية متمردة وهي: (النسوية متعددة الأعراق، ونسوية ما بعد الحداثة والنظرية الغرائبية). (عبد العظيم، 2014).

وفي هذا الإطار، تسعى النظرية النسوية الليبرالية (Liberal Feminism theory) إلى فتح المجال أمام المرأة في ممارسة الأعمال جميعها في المجتمع، وخلق المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق (Sally, 1989, p 607)، خلال التأكيد على مبادئ المساواة والحرية، للمطالبة بحقوق المرأة مساوية بحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية من حق التصويت وحق الانتخاب، والترشح للمناصب العامة (المصري، 2014، ص 23). ويُلاحظ بعضُ الباحثين أنّ هذا الاتجاه سعى إلى تحسين ظروف المرأة ضمن السياق العام للنظام الذي يوجدون فيه دون العمل على تغييره وإحلاله بنظام آخر وفق قواعد اجتماعية جديدة، وعملت على تغيير العديد من القوانين التي استُبدلت بغيرها (عبد العظيم، 2014، ص 649). لمساعدة المرأة في تحصيل حقوقها السياسية وخاصة التي تتعلق في العملية الانتخابية التي تجري في الدولة.

وأما فيما يتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، فقد أُزيلت العقبات القانونية أمام المرأة وتمتعها بالحقوق السياسية منذ عام 1974م (العويمر، والطويل، 2012، ص 238)، وفي ذلك العام أُعطيت فيه المرأة الأردنية حق الانتخاب، والترشح للانتخابات في مجلس النواب الأردني، إضافة إلى ذلك عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تبصرة المرأة بدورها السياسي وحقوقها، مثل: وجود التنظيمات النسائية والنهضة التعليمية، وفي عام 1982م مُنحت المرأة حق الانتخاب ولأول مرة حق الترشح للانتخابات البلدية، وذلك حسب قانون البلديات رقم (29) لعام 1982 (العقيلي، 2005، ص 37-38)؛ الأمر الذي انطبق على أي انتخابات أخرى تخصّ المجالس المحلية المنتخبة بوساطة المواطن الأردني، مثل: انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية)، الذي جاء ظهورها حديثاً منذ صدور القانون المنظم لها في عام 2015م، الذي أعطى المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشح، وتأسيساً على ذلك جرت الانتخابات لهذه المجالس في عام 2017م لأول مرة، وانتخابات الإعادة في عام 2018م، في الموقر.

ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة أخو إرشيدة: (2010) بعنوان: أثر الكوتا النسائية على مشاركة المرأة الأردنية في قانون البلديات لعام 2007م (بلدية رحاب الجديدة-المفرق) دراسة حالة، عملت هذه الدراسة على التعرف على طبيعة الكوتا النسائية في قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007م، ومعرفة أثرها على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية لعام 2007م في بلدية رحاب الجديدة والخروج باستنتاجات قد تساعد صانع القرار السياسي على تشريع القوانين في هذا المجال، وذلك بالتركيز على مدى سماح قانون البلديات للمرأة الأردنية بالتصويت، والترشيح لرئاسة المجلس البلدي وعضويته. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أولاً إن قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007م أعطى المرأة حق الانتخاب والترشيح في الانتخابات البلدية، وقد مارست المرأة هذا الحق في هذه الانتخابات. ثانياً: إن الكوتا النسائية في قانون البلدية انعكست بشكل إيجابي على مشاركة المرأة في هذه الانتخابات من حيث التصويت وعدد المرشحات والفائزات. ثالثاً: إن وجود الكوتا النسائية شجع العشائر على ترشيح المرأة لعضوية المجلس البلدي إلى جانب الرجل. وأوصت الدراسة أن يتم التمديد بالعمل بنظام الكوتا النسائية في قانون البلديات وذلك لضمان وجود المرأة في مراكز صنع القرار.

- دراسة حمران: (2017) بعنوان: الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 الأردن على أبواب تجربة انتخابية جديدة، استعرضت هذه الدراسة تشكيل المجالس البلدية في الأردن منذ العهد العثماني، ووصفت ذلك أيضاً في عهد إمارة شرق

الأردن، وفترة ما بعد الاستقلال حتى فترة الدراسة، كما استعرضت قانون البلديات، ونظام تقسيم الدوائر في المملكة، ووصفت مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية حتى عام 2013، والتنبؤ للانتخابات البلدية لعام 2017م.

- **دراسة الخوالدة: (2018) بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية 2007-2013**، هدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية (2007-2013م)، وتمثيل المرأة الأردنية في المجالس البلدية، ومعرفة أثر الكوتا النسائية في قانون البلديات على تمثيل المرأة الأردنية، ومعوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون البلديات منح المرأة الأردنية حق الانتخاب، وحق الترشح لرئاسة المجالس البلدية وعضويتها، ومنح المرأة عددًا من المقاعد الإضافية، وأن الكوتا النسائية في قانون البلديات انعكست بشكل إيجابي على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية، وتمثيل المرأة الأردنية في مجالسها.

- **دراسة خاطر، والمجالي: (2018) بعنوان: الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017م دراسة سياسية وإحصائية**، سعت هذه الدراسة إلى تحليل الانتخابات البلدية واللامركزية في الأردن التي جرت في عام 2017م، خلال قراءة الفاعلية الانتخابية لقانون الانتخابات الجديد للمجالس البلدية، ومجالس المحافظات، وصولاً إلى توضيح التركيبة السياسية للبلاد، والتحويلات التي جرت عليها، وكذلك البحث عن نقاط القوة والإشكالات التي واجهت الانتخابات في هذه الدورة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة، إذ سيتم تناول موضوع مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة من قبل المواطن الأردني بشكل مباشر، والوقوف على أهم المفصل التي جعلت موضوع مشاركة المرأة الأردنية في هذه المجالس يأخذ أهمية كبيرة سواء خلال المطالب المقدمة من المرأة الأردنية، أو دور المشرع الأردني في مساواة المرأة مع الرجل في المجالس المحلية المنتخبة.

- ستوصف هذه الدراسة مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة (البلدية واللامركزية)، وتحليل مشاركتها وفق الأرقام التي حصلت عليها في الانتخابات التي جرت في عام 2017م، وعام 2018م، وهو العام التي جرت فيه انتخابات إعادة في الموقر.

- التعرف إلى المجالس المحلية المنتخبة في الأردن، وكيفية التطور التي جرت على قوانينها؛ لتعزيز مشاركة المرأة الأردنية، والتعرف إلى قوانين البلديات، وقانون مجالس المحافظات (اللامركزية)، ونظام تقسيم الدوائر لها، وشرحها بشكل مفصل، كون مجالس المحافظات (اللامركزية) جديدة من نوعها في الدولة الأردنية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أفاد الدراسة خلال وصف مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات المجالس المحلية في الأردن (البلدية، واللامركزية) بشكل عام، ومن ثم تحليل تلك المشاركة وفقاً للأرقام التي تحصلت عليها المرأة في الانتخابات والتعليق عليها، واعتمدت أيضاً على المنهج القانوني، إذ أفاد الدراسة خلال التعرف إلى قوانين الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية)، وعرض أهم المواد القانونية التي نصت صراحة على حق مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في انتخابات المجالس المحلية (البلدية، واللامركزية).

المبحث الأول: قوانين انتخابات المجالس المحلية المنتخبة (البلدية، واللامركزية)، وانعكاسها على مشاركة المرأة الأردنية

المطلب الأول: قوانين الانتخابات البلدية وانعكاسها على مشاركة المرأة الأردنية

عند الحديث عن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية في الأردن، يتبادر إلى الذهن مباشرة قانون البلديات رقم (29) لعام 1982، الذي أعطى المرأة الأردنية حق المشاركة في الانتخابات البلدية في الأردن لأول مرة.

غير أن أهمية تناول مشاركة المرأة وتمثيلها في الانتخابات البلدية في الأردن. قد جاء بعد أن خرج مؤتمر لتجمع لجان المرأة الأردني في مؤتمر وطني في عام 2005م، الذي كان بعنوان "كلنا شركاء في البلديات" في توصية اعتماد نسبة 16،8% (كوتا نسائية) في بلديات المملكة جميعها دون استثناء (الخاروف، والنابلسي، 2011، ص 28-30)، تأسيساً على ذلك فقد جاء قانون البلديات رقم (14) لعام 2007، الذي أعطى المرأة حق الانتخاب وحق الترشح (أخو أرشيدة، 2010، ص 219). لرئاسة وعضوية المجالس البلدية، ومنح المرأة عددًا من المقاعد الإضافية؛ أي (الكوتا النسائية) المخصصة للمرأة بنسبة لا تقل عن 20% من مجموع عدد المقاعد المجلس البلدي تتنافس عليها المرأة دون الرجال، مع السماح لها بالتنافس الحر على المقاعد

الأخرى، وفي قانون البلديات رقم (13) لعام 2011، زيدت نسبة المقاعد المخصصة لها (الكوتا النسائية) إلى 25% (الحوالدة، 2018، ص 247-248).

وبعد ذلك؛ أي قانون رقم (13) لعام 2011 صدر قانونان للبلديات: القانون الأول رقم (41) لعام 2015، و قانون رقم (14) لعام 2017، حيث بقيت نسبة المقاعد المخصصة للمرأة لا تقل عن 25% كما وردت في قانون عام 2015م، الذي عدل عليه في القانون الذي صدر في عام 2017م. على بعض المواد، وحسب نص المادة رقم (1) من قانون رقم (14) لعام 2017، يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة 2017)، ويقرأ مع القانون رقم (41) لسنة 2015، المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (قانون البلديات، 2017).

ورجوعاً إلى قانون البلديات رقم (41) لعام 2015م، الذي نص في المادة (33) في الفقرة (أ) يخصص للنساء مقعد واحد لعضوية المجلس المحلي من المقاعد المقررة في المادة (3) من هذا القانون يُشغل من المرشحة التي تحصلت على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين، ولم يحالفها الحظ بالتنافس المباشر مع باقي المرشحين وإذا لم تترشح أي واحدة لانتخابات المجلس المحلي، فيجري التعيين بقرار من الوزير من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين لذلك المجلس المحلي. ونصت الفقرة (ب) البند الأول يخصص للنساء لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (25%) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من بين النساء الأعضاء في المجالس المحلية التابعة للمجلس والحاصلات على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن مجالسهن المحلية، وفي حال تساوي النسبة بين أكثر من مرشحة يجري رئيس الانتخاب القرعة بينهما، وإذا لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فيسري التعيين بقرار من الوزير في حدود هذه النسبة من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين في منطقة البلدية، وتطبق أحكام هذه المادة على مجلس أمانة عمان باستثناء احتساب نسبة (25%) التي تكون من عدد أعضاء مجلس أمانة عمان الكبرى المنتخبين، ونصّ البند الثاني من الفقرة نفسها (ب) إذا لم تكن منطقة البلدية مقسمة إلى مجالس محلية فإنه يخصص للنساء لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (25%) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من النساء اللواتي تحصلن على أعلى الأصوات، ولم يحالفهن الحظ بالتنافس المباشر مع باقي المرشحين وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات، ولم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فيكون التعيين بقرار من الوزير في حدود هذه النسبة من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين في منطقة البلدية (قانون البلديات، 2015).

ويُضح لنا مما سبق بأن موضوع زيادة تمثيل المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية أخذ اهتماماً كبيراً من المشرع الأردني الذي جاء بناء على مطالب المرأة في المجتمع الأردني، إذ أعطى المشرع مقاعد (كوتا نسائية) مع الحفاظ على تنافسها على باقي المقاعد مع الرجال بشكل تنافس حر، أضف إلى ذلك التعيين الذي يجريه الوزير المختص حسب القانون، وما هذا إلا تقدم كبير يُسجل للمرأة الأردنية في خوضها غمار المشاركة، ووصولها على مقاعد للتمثيل داخل البلديات جميعها في محافظات المملكة.

المطلب الثاني: قانون انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) وانعكاسه على مشاركة المرأة الأردنية أولاً: قانون مجالس المحافظات (اللامركزية)

صدر قانون رقم (49) لعام 2015، وهو قانون خاص لمجالس المحافظات (اللامركزية) الذي قسم العمل إلى ثلاث جهات هي: المحافظ، والمجلس التنفيذي، ومجلس المحافظة. إذ حدد القانون المهام والصلاحيات المخولة لكل واحدة من تلك الجهات، ونصّ صراحة على التعاون بينهما بما يخص المحافظات على الصعد الأمنية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية كافة (قانون اللامركزية، 2015، المواد 3، 4، 5).

وربط قانون اللامركزية بين مجالس المحافظات اللامركزية مع باقي المؤسسات الحكومية، ومن بينها المجالس البلدية، إذ جاء في قانون اللامركزية رقم (49) لعام 2015م، آلية عمل للتنسيق بين البلديات ومجالس المحافظات خصوصاً المجلس التنفيذي، ومجلس المحافظة حول عدة أمور، أولاً: بين (المجلس التنفيذي والبلديات) العمل على إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للمحافظة ومواءمتها مع الخطط الاستراتيجية المعدة من المجالس البلدية والجهات الرسمية الأخرى، وإعداد دليل احتياجات المحافظة مع المشاريع التنموية والخدمات بما فيها دليل الحاجات الوارد من البلديات والجهات الرسمية الأخرى، والنظر في التقارير التي تُرد إليه من المجالس البلدية (المادة 5 الفقرة أ من قانون اللامركزية، 2015)، ثانياً: بين (مجلس المحافظة والبلديات) العمل على إقرار المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على المحافظة على أن يؤخذ بعين الاعتبار المشاريع التنموية التي اقترحتها المجالس البلدية والدوائر والمؤسسات الرسمية (المادة 8 الفقرة أ من قانون اللامركزية، 2015).

وبيّنت المادة (6) من القانون، طبيعة تركيبة مجلس المحافظة، ونصت الفقرة (أ) يتألف المجلس من عدد من الاعضاء،

ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وورد في الفقرة (ج) يحدد للنساء ما نسبته (10%) من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس المنتخبين يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في المحافظة من غير الفائزات ولهذه الغاية يقرب العدد إلى أقرب عدد صحيح، وجاء في الفقرة (د) يُعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ما لا يزيد عن (15%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء. ونصت المادة (7) من القانون على أن مدة المجلس أربع سنوات تبدأ من يوم إعلان أسماء الفائزين في الجريدة الرسمية، وتنتهي ولايته بانتهاء تلك المدة، أو بحلة وفقاً لأحكام هذا القانون. ونصت المادة (8) من الفقرة (أ) على عدد من مهام مجلس المحافظة وصلاحيته. وحدد القانون في المادة (17) طريقة انتخاب أعضاء مجلس المحافظة، ونصت الفقرة (أ) من تلك المادة يُنتخب أعضاء المجلس انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً. وأضافت الفقرة (ب) أنه يكون لكل ناخب صوتان إذا كان في الدائرة أكثر من مقعد واحد. ووضع القانون عدداً من الشروط لمن يتقدمون في طلبات الترشح في المادة (19) من الفقرة (أ). (قانون اللامركزية، 2015).

ثانياً: نظام تقسيم الدوائر (اللامركزية)

بلغ عدد الدوائر الانتخابية الذي حددها نظام تقسيم الدوائر رقم (12) لعام 2017، 158 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة في المملكة، وحدد عدد المقاعد لهذه الدوائر في 303 مقاعد، في حين نص النظام في المادة (3) المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا النسائية)، التي بلغت 32 مقعداً موزعة على 12 محافظة في المملكة (نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات، 2017)؛ أي راعي النظام أن يكون لكل محافظة من محافظات المملكة مقاعد (كوتا) للمرأة لا ينافس عليها الرجل، مع إمكانية منافستها مع الرجل على باقي المقاعد بشكل تنافس حر. والجدول أدناه رقم (1) يوضح عدداً من المقاعد لكل محافظة من محافظات المملكة الأردنية في مجالس المحافظات (اللامركزية).

الجدول (1): المقاعد المخصصة للمحافظات الأردنية في مجالس المحافظات (اللامركزية)

الرقم	المحافظة	عدد المقاعد
1	عمان	53
2	إربد	16
3	البلقاء	41
4	الكرك	24
5	معان	16
6	الزرقاء	23
7	المفرق	34
8	الطفيلة	15
9	مأدبا	30
10	عجلون	19
11	جرش	17
12	العقبة	15
	المجموع	303

المصدر: إعداد الباحث بناء على نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات.

المبحث الثاني: المرأة الأردنية في انتخابات المجالس المحلية المنتخبة (البلدية واللامركزية).

المطلب الأول: مشاركة وتمثيل المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية

أولاً: مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في الانتخابات البلدية قبل (الكوتا النسائية) 1995-2007م

رغم أن المرأة الأردنية طالبت في حقها في المشاركة في الانتخابات البلدية في مرحلة مبكرة من عمر الدولة الأردنية خصوصاً في مرحلة بعد الاستقلال إلا أنها مُنحت ذلك الحق فعلياً في عام 1982م، خلال فتح الإرادة السياسية الأبواب أمام المرأة لممارسة

حقوقها، ومنها: حق الترشح في الانتخابات للمجالس البلدية، وذلك تقديراً لدورها وإسهامها في بناء الوطن ونهضته بحيث تتالت الخطوات التي عززت مكانتها ودورها في المجتمع في الميادين كافة تلبية لمطالبها واستجابة لحاجات الأسرة والمجتمع (الحسين، 2009، ص6). وتعزيزاً لدورها ومشاركتها في الأردن نشأت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ 12 / 3 / 1992م، بقرار من رئاسة الوزراء، وبإمارة سمو الأميرة بسمة بنت طلال، وذلك تعبيراً عن استجابة الأردن لالتزاماته الدولية بخصوص إيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة، وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والمرأة (خليل، 2009، ص3).

وبعد ذلك، وفي عام 1995م، ترشحت 19 سيدة للانتخابات البلدية، وفازت واحدة فقط برئاسة بلدية، فيما فازت تسع أخريات بعضوية المجالس البلدية، وعُيّن 23 امرأة في عدد من المجالس البلدية (المحيسن، 2003، ص5)، وفي الانتخابات التي حصلت في عام 1999م، ترشحت 43 امرأة فاز منهن ثماني مرشحات فقط بعضوية المجالس البلدية، وعملت الحكومة لاحقاً بتعيين 25 امرأة أعضاء في عدد من المجالس البلدية (المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص35).

وأما عام 2003م وبعد قانون دمج البلديات الذي صدر عام 2000م، فقد عُيّن امرأة واحدة عضواً في كل من المجالس البلدية على مستوى المملكة (المقداد، 2006، ص306)، وقد بلغ عدد السيدات الفائزات بالانتخابات البلدية لعام 2003م، خمس سيدات من أصل 40 مرشحة، مقابل 553 عضواً فائزاً من الرجال، وهناك 102 عضواً معينة من النساء مقابل 375 من الرجال في المجالس البلدية (الحوالدة، 2014، ص234).

ونلاحظ مما سبق، بأن المرأة الأردنية حصلت على حق المشاركة في الانتخابات البلدية بشكل رسمي في عام 1982م؛ أي قبل التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن في عام 1989م، إذ كانت الإرادة العليا في الدولة ممثلة في النظام؛ أي (نظام الحكم) جلالة الملك الراحل الحسين بن طلال قد بدأت مبكراً في السعي للنهوض في مشاركة المرأة قبل فتح باب الممارسة الديمقراطية على مصراعيه في بداية التسعينيات، ونلاحظ أيضاً أنه منذ عام 1995م، ولغاية عام 2003م، في الانتخابات البلدية كانت مشاركة المرأة ضعيفة، وتمثيلها أضعف، الأمر الذي جعل التعيين للمرأة حاضراً في كل عملية انتخابية تحصل للبلديات خلال الفترة 1995-2003م.

ثانياً: مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في الانتخابات البلدية بعد تخصيص (الكوتا النسائية) 2007-2017م

بدأت مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في الانتخابات البلدية تتحسن بعد وضع (الكوتا النسائية) بدءاً من قانون البلديات رقم (14) لعام 2007، الذي خصص فيه للمرأة نسبة لا تقل عن 20%، وهذه النسبة زادت في قانون البلديات رقم (13) لعام 2011 بنسبة لا تقل عن 25%، والجدول أدناه رقم (2) يوضح واقع مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في الانتخابات البلدية التي حصلت في الأعوام 2007م، و 2013م، حسب نوع المقعد التي ترشحت عنه، وعدد المقاعد التي تحصّلت عليها.

الجدول (2) مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في الانتخابات البلدية للأعوام 2007م و 2013م

الرقم	السنة	عدد المرشحات	عدد المقاعد
1	2007	مقعد رئاسة المجالس البلدية 6 عضوية المجالس البلدية 355 عضوية أمانة عمان 25	رئاسة المجالس البلدية 1 عضوية المجالس البلدية 226 عضوية أمانة عمان 7 كوتا 203 تنافس حر 23
2	2013	مقعد رئاسة المجالس البلدية 5 عضوية المجالس البلدية 474 عضوية أمانة عمان 19	عضوية المجالس البلدية 345 عضوية أمانة عمان 6 كوتا 282 تنافس حر 51

المصدر: (الحوالدة، 2018، ص236-245) (تصميم: الباحث).

نُلاحظ من الجدول السابق، بأن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية التي حصلت في الأعوام 2007م و 2013م؛ أي بعد تخصيص (الكوتا النسائية) في قانون البلديات رقم (14) لعام 2007م، وما تلاه ايضاً في قانون البلديات رقم (13) لعام 2011، كانت أعلى من الانتخابات التي حصلت قبل وضع (الكوتا النسائية)، إذ وصل عدد المرشحات في انتخابات عام 2007م على عموم المقاعد إلى (386) مقعداً، أما عن الانتخابات التي جرت في عام 2013م، فقد وصل عدد المرشحات على عموم المقاعد إلى (498) مقعداً. أما عن واقع التمثيل للمرأة في الانتخابات البلدية للأعوام 2007م و 2013م، يمكن لنا المقارنة بينهما كما يلي:

1- في انتخابات عام 2013م تم رفع نسبة (الكوتا) إلى ما لا يقل عن 25% لنسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية (العبد الجادر، 2017، ص 161)؛ وذلك مقارنة في انتخابات عام 2007م، وجاءت زيادة نسبة (الكوتا النسائية) قبل اجراء الانتخابات البلدية في عام 2013م في قانون رقم (13) لعام 2011م.

2- لم تحصل المرأة في انتخابات عام 2013م على مقعد رئاسة بلدية مقارنة مع انتخابات عام 2007م، وحصلت على مقعد واحد فقط لا غير.

3- زيد في انتخابات عام 2013م، عدد مقاعد التنافس الحر التي حصلت عليها المرأة بشكل ملحوظ عن انتخابات عام 2007م. وهذا يسجل للمرأة في حصولها على مقاعد بشكل تنافس حر.

وأما عن انتخابات عام 2017م، فقد شاركت المرأة فيها بشكل واسع، ومن هنا، قسّم قانون البلديات الحالي معظم بلديات المملكة إلى مجالس محلية، إذ تضم المملكة 101 بلدية، من ضمنها أمانة عمان الكبرى، ويتبع للبلديات الـ 82، 358 مجلساً محلياً، وهناك 18 بلدية لم تقسّم إلى مجالس محلية، وينتخب رئيسها وأعضاؤها بشكل مباشر (حمران، 2017، ص 85). إذ تعد المجالس المحلية جديدة من نوعها في الأردن، إذ كان يتم انتخاب مجلس البلدية ورئيسها مباشرة من الناخبين سابقاً، إذ تتم الانتخابات البلدية على ثلاثة أشكال وهي: أولاً التمثيل الشعبي الكامل، يختار الناخبون كامل أعضاء المجالس البلدية والمحلية ورؤسائها عبر الاقتراع، ويتيح قانون البلديات هذا التمثيل الشعبي الكامل في غالبية المجالس البلدية والمحلية في المملكة، ثانياً: التمثيل الشعبي الناقص، يختار الناخبون جزءاً من أعضاء المجالس المحلية عبر الاقتراع، فيما تعين الحكومة الجزء الآخر، وهذا الشكل يتمثل في أمانة عمان الكبرى، ثالثاً: غياب التمثيل الشعبي، هناك مناطق لها قانون خاص، ولا ينطبق عليها قانون البلديات، وهذه المناطق لا تجري فيها انتخابات، ولكن تعين الحكومة من يديرها، ومن هذه المناطق: سلطة منطقة العقبة الخاصة، و سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي (خاطر، والمجالي، 2018، ص 6-16). والجدول أدناه رقم (3) يبين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية لعام 2017م.

الجدول (3): مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية لعام 2017م

الرقم	نوع المشاركة	عدد المشاركات
1	رئيس بلدية	5
2	مجلس بلدي	112
3	مجلس محلي	1073

المصدر: التقرير التفصيلي للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (تصميم: الباحث).

ونُلاحظ من الجدول السابق، بأن مشاركة المرأة بالتنافس على مقاعد المجلس المحلي كانت أعلى من منافستها في المجلس البلدي؛ وذلك بسبب أن قانون البلديات خصص لبعض البلديات مجالس محلية، وبلديات أخرى لم يخصص لها، أضف إلى ذلك ضعف منافستها على مقعد رئيس البلدية بشكل لافت للنظر، والجدول أدناه رقم (4) يوضح تمثيل المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية التي حصلت في عام 2017م.

الجدول (4): تمثيل المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية لعام 2017م

الرقم	نوع التمثيل	عدد المقاعد
1	مقعد مجلس بلدي	121
2	كوتا مجلس بلدي	326
3	مقعد مجالس محلية	241
4	كوتا مجالس محلية	343

المصدر: (خاطر، والمجالي، 2018، ص26) (تصميم الباحث).

تُلاحظ من الجدول السابق، أن المرأة تحصّلت على مقاعد بشكل تنافس حر في المجالس البلدية والمجالس المحلية، أضف إلى ذلك حصولها على المقاعد المخصصة لها (الكوتا النسائية) في المجالس البلدية والمحلية، وفي حقيقة الأمر، يمكن القول بأن المشرع الأردني عمل، وبشكل تدريجي على زيادة المقاعد للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة جميعها، يضاف إلى ذلك زيادة المنافسة بين الرجل والمرأة لتقلد مناصب منتخبة من الشعب الأردني في المجالس المحلية خاصة في المجالس البلدية.

المطلب الثاني: مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) لعام 2017م

حازت المرأة الأردنية على نسبة مشاركة وتمثيل عالية في انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية)؛ الأمر الذي ساعدها في ذلك قانون مجالس المحافظات رقم (49) لعام 2015م، الذي أكد في نصوصه تشجيع مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في هذه الانتخابات الجديدة النوعية في المملكة.

إذ أعطى قانون اللامركزية المرأة مقاعد إضافية خلال الكوتا النسائية التي بلغت نسبتها 10% تكون خلال الانتخابات، و 5% من المقاعد التي يتم شغلها خلال التعيين من مجلس الوزراء، إذ تصل نسبة المرأة على هذه الحالة 15%، من إجمالي عدد المقاعد من مجالس المحافظات (الخوالة، 2018، ص 31). والجدول أدناه رقم (5) يوضح باختصار مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) لعام 2017م.

الجدول (5): مشاركة وتمثيل المرأة الأردنية في انتخابات اللامركزية لعام 2017م

عدد المرشحات	كوتا نسائية	تعيين	تنافس حر
117	32	17	4

المصدر: (خاطر، والمجالي، 2018، ص 26)، و (التقرير التفصيلي للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، ص114). (تصميم: الباحث).

ولقد تفاوت عدد المرشحات من المرأة من محافظة إلى أخرى في انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) لعام 2017م، إذ بلغ أعلى رقم للمرشحات في محافظة الكرك وصل إلى 20 مرشحة، يضاف إلى ذلك أخذ المرأة نسبةً من المقاعد خلال التعيين وزعت على محافظات المملكة جميعها.

أما عن حصولها على مقاعد خلال التنافس الحر على باقي المقاعد مع الرجال، فنلاحظ بأنها قليلة، إذ بلغ عدد المقاعد خلال التنافس الحر 4 مقاعد. إذ كان حصتها مقعدين في محافظة الكرك تحصّلت عليهن كلٌّ من: فاطمة عمر خلف الجعافرة التي حظيت بـ 3385 صوتاً، ورماح محمد خلف الشواهين العمرو فقد كان نصيبها 1097 صوتاً، ومقعدان لصالح محافظة المفرق تحصّلت عليهن كلٌّ من: ثريا خلف سهو الخزام التي نالت 2610 أصوات، وحمدة ارشيد أحمد القصيرين فقد تحصّلت على 503 أصوات (الخوالة، 2018، ص20-21).

المطلب الثالث: مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في انتخابات إعادة في الموقر لعام 2018م

أخذت انتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) لعام 2018م صفة الإعادة، إذ حددت هذه الانتخابات في الموقر يوم 2018/10/20م، وكانت الهيئة المستقلة للانتخابات ألغت عمليتي الاقتراع والفرز في الموقر للانتخابات التي حصلت في عام 2017م، وشملت انتخابات الإعادة بالموقر انتخاب موقع رئيس بلدية الموقر، وثلاثة عشر مجلساً محلياً تتبع لها، يضاف إلى ذلك

الدائرتان (28 - 29) من مجلس محافظة العاصمة (اللامركزية)". (غَيُون، 2018).

وحسب المعلومات التي أوردتها الهيئة المستقلة للانتخابات في الكشوفات النهائية الواردة على موقعها الإلكتروني، ترشح 6 رجال عن عضوية مجالس المحافظات (اللامركزية) عن الدائرة الثامنة والعشرين، في حين ترشح رجل واحد عن الدائرة التاسعة والعشرين، وترشح عن الانتخابات البلدية عن مقعد رئاسة المجلس البلدي 6 رجال، وترشح عن مقعد عضوية المجالس المحلية 59 رجلاً، في حين بلغ عدد المرشحات من النساء لمقعد عضوية المجالس المحلية 18 امرأة؛ أي أن نسبة ترشح المرأة بلغت 21,7% من مجموع المرشحين في الانتخابات البلدية في الموقر الذي بلغ عددهم 83 مرشحاً، والجدول ادناه رقم (6)، يبين عدد المقاعد التي تحصلت عليها المرأة في الانتخابات البلدية التي جرت في منطقة الموقر في عام 2018م.

الجدول (6): مقاعد المرأة في انتخابات المجالس المحلية في عام 2018م

الرقم	آلية الحصول على المقعد	عدد المقاعد
1	تزكية	10
2	كوتا نسائية	4
3	تنافس	3
4	تزكية كوتا نسائية	1
المجموع		18

المصدر: (الهيئة المستقلة، انتخابات الموقر إعادة) (تصميم: الباحث).

نلاحظ من الجدول السابق، بأن المرأة حصلت على 18 مقعد في انتخابات المجالس المحلية؛ أي ما نسبته 27% من مجموع مقاعد الناجحين في الانتخابات البلدية في الموقر الذي بلغ عددها 66 مقعد، إذ حصلت المرأة على 10 مقاعد بالتزكية في المجالس المحلية، ومقعد واحد تزكية كوتا نسائية، و3 مقاعد جاءت بتنافس حر تحصلت عليهن كلٌّ من: هيام خلف فهد الجريبي بعدد 183 صوتاً عن مجلس محلي قرية سالم، وغدير مفضي علي الوضاحان بعدد 456 صوتاً عن مجلس محلي الذهبية الغربية، وعائشة محمد صايل الخريشة بعدد 556 صوتاً عن مجلس محلي الموقر (الحنيفية)، في حين تحصلت المرأة على مقاعد (الكوتا النسائية) للمجالس المحلية في كلاً من قرية سالم، و الذهبية الغربية، و الفيصلية، و الموقر (الحنيفية)؛ أي كان هناك تنافس بين النساء في هذه المناطق التي جرت على مقعد الكوتا النسائية للمجالس المحلية.

الخاتمة

أخذ موضوع مشاركة المرأة الأردنية أهمية كبيرة في مسيرة الدولة الأردنية قبل التحول الديمقراطي في عام 1989م، وبشكل خاص في السبعينيات و الثمانينيات، خلال إعطائها حق المشاركة أولاً في انتخابات مجلس النواب في عام 1974م، وثانياً حقها في المشاركة في الانتخابات البلدية في عام 1982م، وثالثاً حقها في المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) الذي جاء ظهورها حديثاً منذ صدور القانون الخاص بها في عام 2015م، وإدخال الإصلاحات على قوانين الانتخابات خصوصاً القوانين الخاصة في الانتخابات البلدية منذ عام 2007م ولغاية عام 2017م، إذ أخذت مشاركة المرأة تزداد شيئاً فشيئاً بالرغم من اعتراضها بعض الصعوبات التي تخص تفكير المجتمع والمقارنة بين المرأة والرجل، وتكون النتيجة من المجتمع إقصاء المرأة وتقديم الرجل عليها، غير أن المرأة الأردنية طالبت بحقوقها السياسية ومنها: حقها في المشاركة الذي يضمنه لها القانون الخاص للانتخابات حتى تتغلب على تلك الصعوبات، وما كان من الدولة الأردنية إلا أن كرّست حق المرأة بشكل ثابت، وقابل للزيادة خاصة في قوانين المجالس المحلية المنتخبة (البلدية واللامركزية).

إذ أخذت الدولة الأردنية نوعين من المجالس المحلية المنتخبة هي: أولاً مجالس البلديات، وثانياً مجالس المحافظات (اللامركزية)، إذ تعد هذه الأخيرة جديدة في الأردن، وكانت قد جرت الانتخابات في عام 2017م، بالتزامن بين مجالس البلديات ومجالس المحافظات (اللامركزية)، وما تلاها أيضاً في الانتخابات التي جرت في عام 2018م، على المجالس البلدية واللامركزية في الموقر وهي انتخابات الإعادة، وعن الهدف من إجراء الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) في الوقت نفسه

نصّ عليه صراحه قانون اللامركزية رقم (49) لعام 2015، خلال التعاون والتشارك بين هذين المجلسين في كل محافظة من محافظات المملكة، على إيجاد مشاريع تنموية وخدمية، والتنسيق فيما بينهما على تنفيذها.

وقد ساعدت قوانين الانتخابات الخاصة في المجالس المحلية المنتخبة في الأردن، وعلى رأسها قوانين الانتخابات البلدية، وبشكل خاص منذ صدور قانون البلديات رقم (14) لعام 2007م، على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية خلال تخصيص عدد من المقاعد لها ما يعرف بـ (الكوتا النسائية)، التي بقيت تزداد حتى صدور قانون رقم (41) لعام 2015 خصص فيه مقاعد (كوتا نسائية) الذي وصلت فيه نسبة المقاعد المخصصة للمرأة إلى 25%، أما عن مجالس المحافظات فقد خصص للمرأة كذلك الأمر عدد من المقاعد (كوتا نسائية)، والجدير بالذكر بأن للمرأة الأردنية مضاف إلى المقاعد المخصصة لها الحق أيضاً في منافسة الرجل على باقي المقاعد في انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات اللامركزية.

وكانت مشاركة المرأة الأردنية في المجالس المحلية المنتخبة (البلدية ومجالس المحافظات اللامركزية)، في الانتخابات التي حصلت في عام 2017م على المجالس البلدية واللامركزية، كبيرة جداً، إذ تحصّلت على المقاعد المخصصة لها (كوتا نسائية)، وعلى مقاعد بشكل تنافس حر في كلٍّ من المجالس البلدية واللامركزية، وأما عن انتخابات الإعادة في الموقر التي حصلت في عام 2018م على المجلس البلدي واللامركزية، فقد لوحظ خلال الدراسة أن عدد النساء المرشحات 18 مرشحة؛ أي بنسبة 21،7% من مجموع المرشحين في الانتخابات البلدية الذي بلغ عددهم 83 مرشح، وحصلت المرأة على 18 مقعد في انتخابات المجالس المحلية؛ أي ما نسبته 27% من مجموع مقاعد الناجحين في الانتخابات البلدية في الموقر الذي بلغ عددها 66 مقعد.

النتائج

1. جاءت مطالب المرأة الأردنية في مراحل مبكرة في إعطائها حق المشاركة في الانتخابات خاصة البلدية منها، وتخصيص مقاعد كوتا لها في تلك الانتخابات التي بالفعل حققت منذ صدور قانون البلديات رقم (14) لعام 2007 نسبة لا تقل عن 20%، التي بقيت تزداد حتى صدور قانون البلديات رقم (41) لعام 2015 والذي خصص فيه نسبة 25% من المقاعد للمرأة كوتا، عوضاً عن منافستها على باقي المقاعد مع الرجل، وهنا نلاحظ بأن المرأة الأردنية راعت في مطالبتها أن يكون لها (كوتا نسائية) تشجيعاً لمشاركتها وتمثيلها في الانتخابات البلدية. وأن يكون لها سند قانوني يتم من خلاله الحفاظ على حقها في المشاركة في الانتخابات الخاصة في المجالس المحلية المنتخبة (البلدية، واللامركزية).
2. ساعدت قوانين الانتخابات في تشجيع مشاركة المرأة الأردنية وتمثيلها في المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصعوبات التي كانت تعترضها في كل عملية انتخابية من المجتمع.
3. أبرزت نتائج الانتخابات التي حصلت في عام 2017م على ارتفاع مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات البلدية واللامركزية، أما عن انتخابات الإعادة التي جرت في عام 2018م في منطقة الموقر ارتفعت مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات البلدية.

التوصيات:

1. الاستمرار في تطبيق (الكوتا النسائية) في الانتخابات جميعها التي تجري في الأردن، وبشكل خاص انتخابات المجالس المحلية المنتخبة (البلدية، ومجالس المحافظات اللامركزية).
2. ضرورة قيام الحكومات الأردنية المتعاقبة بتبصرة الشعب الأردني خصوصاً المناطق النائية بأهمية تمثيل المرأة الأردنية في الانتخابات التي تجري في الأردن.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية

- قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015، الجريدة الرسمية، 2015/9/28م.
- قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، الجريدة الرسمية، 2015/12/2م.
- قانون البلديات رقم (14) لسنة 2017، الجريدة الرسمية، 2017/4/26م.
- النظام المعدل لنظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (12) لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 5441، 2017/2/9.

ثانياً: الكتب

- المعهد العربي لحقوق الإنسان (2004)، المشاركة السياسية للمرأة العربية. تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة: دراسة ميدانية في أحد عشر بلد عربياً، الطبعة الأولى، تونس.
- ثالثاً: المجلات والدوريات
- العقيلي، مازن أحمد صدقي (2005)، التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة النهضة، مجلد 5، عدد 1.
- المقداد، محمد أحمد (2006)، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1.
- ربابعة، غازي (2010)، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة الفكر، العدد الخامس.
- أخو أرشيدة، هاني عبد الكريم (2010)، أثر الكوتا النسائية على مشاركة المرأة الأردنية في قانون البلديات لعام 2007م (بلدية رحاب الجديدة-المفرق) دراسة حالة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد 16، عدد 3.
- الخاروف، أمل محمد علي، والنايلسي، ساهرة (2011)، واقع المرأة الأردنية واحتياجاتها في المجالس البلدية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
- العويمر، وليد عبد الهادي، والطويل، هاشم محمد (2012)، قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي 2010-1989، مجلة دراسات إقليمية، مج 9، ع 28.
- كمال، رانيا (2013)، اتجاهات فكرية في النظرية النسوية، مجلة عود الند، مجلة ثقافية فصلية، العدد 86.
- الحوالدة، صالح عبد الرزاق (2014)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012، دفاثر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر.
- عبد العظيم، صالح سليمان (2014)، النظرية النسوية ودراسة التقاوت الاجتماعي، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 1.
- بادي، سامية (2015)، المشاركة السياسية للمرأة مقارنة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 44.
- حمران، نبيل (2017)، الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 الأردن على أبواب تجربة انتخابية جديدة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 21، عدد 80.
- العبد الجادر، محمد عبد الله (2017)، الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية 2013: دراسة في جغرافية الانتخابات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 45، عدد 2.
- الحوالدة، صالح (2018)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية : مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية 2007-2013، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 46، عدد 1.
- الحوالد، صالح عبد الرزاق فالح (2018)، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3.
- الدوي، موزة عيسى سلمان (2018)، المشاركة السياسية للمرأة البحرينية تحديات وطموحات، الطبعة الأولى، معهد البحرين للتنمية السياسية: البحرين.
- خاطر، أيمن، و المجالي، عبد الله (2018)، الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 دراسة سياسية وإحصائية، مركز دراسات الشرق الأوسط: الأردن.
- رابعاً: الرسائل الجامعية
- المصري، خلود رشاد (2014)، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين.
- خامساً: المواقع الإلكترونية
- المحيسن، جهاد (2003)، قراءة نقدية في واقع المرأة السياسي على ضوء الانتخابات النيابية الأردنية، متوفر على الرابط التالي: <http://www.alraicenter.com/alraicenter.com>
- الحسين، إيمان بشير (2009)، مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، متوفر على الرابط التالي: share-net-jordan.org.jo/content
- خليل، منى مؤتمن (2009)، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية بيجين +15، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، متوفر على الرابط التالي: http://www.nchr.org.jo/Admin_Site
- غَيُون، هديل (2018)، تحديد 20 الشهر المقبل موعداً لإعادة انتخابات "الموقر"، متوفر على الرابط التالي: www.alghad.com
- انتخابات الموقر (إعادة-2018)، الهيئة المستقلة للانتخابات، متوفر على الرابط التالي: <https://iec.jo/ar/content/انتخابات-الموقرإعادة-2018> .

محمود، فاطمة، النسوية فكر وعمل، متوفر على الرابط التالي: http://www.d-a.org.uk/opinion/fatima_babiker.htm.

سادساً: التقارير

التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية/ انتخابات البلديات ومجالس المحافظات لعام 2017م، الهيئة المستقلة للانتخابات.
المراجع في اللغة الإنجليزية:

Sally s. simpson (1989) **feminist theory, crime, and justice**, university of Maryland, criminology, vo. 27, p. 4.

Participation of Jordanian Women in Elected Local Councils: Study in Municipal Elections and Decentralization

*Bashar A.Tarawneh **

ABSTRACT

This study aims at identifying the participation of Jordanian women in the elected local councils in Jordan (Municipality and Decentralization) during the study of municipal elections and decentralization in 2017 and the re-election held in 2018 in general Al-Muwaqqar area for elected local councils (municipal and decentralized) , And used the descriptive analytical method and the law. The study reached several results, the most important of which were: First, the election laws helped encourage the participation of Jordanian women and their representation in elected local councils as a result of the difficulties encountered in each electoral process. Second: The results of the elections that took place in 2017 highlighted the high participation and representation of women in the municipal elections and decentralization. As for the re-election held in 2018 in al-Muwaqqar area, the participation and representation of women in municipal elections increased. The study recommended the following: First, to continue applying the quota of women in all the elections taking place in Jordan, in particular the elections of the elected local councils (municipal and decentralization). Second, the Jordanian governments should raise the awareness of the Jordanian people, especially the remote areas, of the importance of representing Jordanian women in all the elections taking place in Jordan.

Keywords: Jordanian women's participation, Jordanian elected local councils, Jordanian municipal elections, and Jordanian decentralization elections.

* Faculty of Arts and Human Sciences, Applied Science Private University

Received on 25/2/2018 and Accepted for Publication on 5/8/2019.